٢ — كلية الحقوق

مديث الدكتور السنهوري
عميد كلية الحقوق

— ١ —

س . اي شأنٍ ينتظر لكلية الحقوق في تمصير القانون ؟

ج . أعتقد ان كلية الحقوق تستطيع ان يكون لها شأن كبير في تمصير القانون . فأساتذة القانون هم أكثر الناس اتصالاً بالفقه . واذا أريد تمصير القانون تمصيراً يقوم على اساس صحيح ، فلا بد ان يسبق هذا التمصير حركة فقهية ، يرفع لواءها أساتذة القانون ، ليمهدوا الطريق امام المشرعين ، ويكونوا طلائع هذه النهضة المباركة .

واول ما يجب ان تفكر فيه لتمصير القانون هو بحث الاساس الذي يقوم عليه هذا التمصير . وينبغي ان نلتمس هذا الاساس فيما يتصل بنا أوثق الاتصال ، في تقاليدنا الماضية وفي تاريخنا القديم . فنحن اذا كنا عيالاً على الفقه اللاتيني في الوقت الحاضر ، فقد كنا أمة فقه قوي الأركان ، أظل امبراطورية ، من أضخم الامبراطوريات التي عرفها العالم ، قروناً عديدة . ولا يزال الفقه الاسلامي حتى اليوم ثابتاً في وجه الزمن ، لم تبل جدته ، ولم تخلق أديمه . فما علينا الا ان نرجع الى تراث اجدادنا ، ننتفض التراب من فوقه ، ونقدم الى عالم القانون شيئاً من صنع أيدينا ، يكون حجراً جديداً في البناء الذي تتضافر جهود الأمم على إقامته

وينبغي أن نعرف أن الفقه الاسلامي لا يقل ، في إحكام الصياغة ولا في متانة الاسلوب ، عن الفقه الروماني . وهو يشتمل على نظريات ومبادىء لا تقل في الرقي ولا في مجاراة التطور عن أحدث النظريات القانونية التي يعرفها الغرب في العصر الحاضر

على انهُ ينبغي ايضاً أن نعرف أن هذا الفقه في حاجة الى جهود كبيرة ، حتى نبرزه للناس في ثوبه الجديد . وحركة احياء الفقه الاسلامي يجب أن تمرّ في نظري على مرحلتين : (المرحلة الاولى) مرحلة الدراسة والترتيب . وفي هذه المرحلة نتناول كتب الفقهاء في المذاهب المختلفة ، وندرسها دراسة عميقة ، ونرتبها على أسلوب يتفق مع طرائق البحث الفقهي التي اهتدى اليها فقهاء الغرب . (والمرحلة الثانية) مرحلة الاجتهاد والابتكار . وفي هذه المرحلة نخطو خطوة جريئة

بالفقه الاسلامي ، تفتح باب الاجتهاد الذي أقفل منذ زمن طويل ، لغير ما سبب ، الا ركود الحركة الفكرية في الشرق ، والا هذا الجمود الذي سقط في وهدته العالم العربي

والفقه الاسلامي ، منذ وضعهُ مؤسسوه ، مبني على فكرة الاجتهاد . فاقفال باب الاجتهاد في هذا الفقه انكار صريح للاسس التي بني عليها . وما دام الاجماع مصدراً معترفاً بهِ وما دام هذا الاجماع يختلف باختلاف الامة والجيل ، فقد كفل الاجماع للفقه الاسلامي دوام التطور ومجاراة الزمن

ويجب ، قبل ان أنتهي من الاجابة على هذا السؤال ، أن أزيل وهماً قد يعلق بذهن القارىء . فليس في الرجوع الى الفقه الاسلامي شيء من الرجعية تحسب غير متفقة مع ما نحن في سبيله من الغاء الامتيازات الاجنبية . فقد يظن أن الرجوع الى هذا الفقه يقلق الاجانب ، إذ يعتقدون أننا نريد ان نأخذهم بأحكام تخالف أحكام قوانينهم الغربية . اذ الواقع كما قدمت أن الفقه الاسلامي اذا درس على النحو الذي أشرنا اليهِ أصبح نظاماً قانونياً لا يقل في الخصب وفي المتانة عن أحدث النظم الغربية المعروفة في الوقت الحاضر . ويكون دعامة من دعائم القانون المقارن . ولا أكون مبالغاً اذا قلت ان الدول الغربية نفسها تستمد منهُ أحكاماً قانونية تراها فيهِ أرقى منها في غيره من النظم الاخرى . ولما كان العلم لا وطن له ، والفقه علم ، فنحن لا نكون مغالين اذا توقعنا للفقه الاسلامي هذا المستقبل الزاهر

— ٢ —

س . هل جاء الوقت الذي يمكن فيهِ لمعهد العلوم القانونية في مصر أن يساهم في رقي الفقه العالمي اذا لم يكن قد ساهم في ذلك منذ الآن . وما هي المحصلات المنتظرة في هذه الناحية ؟

ج . أعتقد ان الوقت الحاضر صالح للمساهمة في رقي الفقه العالمي . وعلى كلية الحقوق ان تنشط لذلك ، وان تعدَّ لهُ ما استطاعت من عدة . وخير سبيل لذلك هو الاشتراك في المؤتمرات العلمية ، والتقدم الى هذه المؤتمرات بأبحاث فقهية مبتكرة . وأفضل ان تتناول هذه الابحاث بنوع خاص مسائل من الفقه الاسلامي على النحو الذي قدمت في الاجابة على السؤال الاول

وعندي أنهُ ينبغي ان توثق كلية الحقوق صلاتها العلمية بكليات القانون في العالم العربي . ففي العواصم العربية ، كبغداد ودمشق ، معاهد للقانون تعيش منعزلة احداها عن الاخرى . وواجب على كلية الحقوق بمصر أن تتصل بهذه المعاهد اتصال تعاون ، وان تتبادل معها الاساتذة والطلبة على وجه يكفل للعالم العربي ان يسير في نهضته الفقهية متكاتفاً متسانداً . وأرى ان كسبنا الادبي من التوجه ناحية الشرق العربي لا يقل عما نكسبه من الاتجاه صوب الغرب